

«الميزانيات» ناقشت تقديرات البابين الثاني والثامن من المصروفات في الميزانية العامة 2016 / 2017

2,5 مليار دينار لبند السلع والخدمات بزيادة مقدارها 264 مليوناً

التي تنظم هذه العملية ضمن متطلبات الأجهزة الرقابية حرصاً على المال العام.

رابعاً: البعثات الدراسية

كما أدرجت الاعتمادات المالية اللازمة للبعثات الدراسية الداخلية والخارجية بقيمة 260 مليون دينار منها مبلغ 50 مليون دينار للتوسع في البعثات الداخلية للطلبة خاصة وأنه يشهد إقبالا حسب إفادة ممثلي مجلس الجامعات الخاصة.

وشددت اللجنة ضرورة التنسيق المستمر مع ديوان الخدمة المدنية لمعرفة التخصصات المطلوبة لسوق العمل لزيادة عدد المقاعد الدراسية فيها.

ارتفع بنسبة 110٪ خلال سنة واحدة فقط ليبلغ في الميزانية الجديدة 42 مليون دينار.

ثالثاً: الرقابة على الأدوية في وزارة الصحة

ومن الضروري أن تبادر وزارة الصحة بتطبيق الأنظمة الرقابية المخزنية على الأدوية إحصائياً للرقابة عليها خاصة وأن الاعتماد للمسة المالية الجديدة يقدر بـ 310 ملايين دينار، ولابد من إنشاء نظم آلية تكفل تحقيق الرقابة الفعالة عليها من متابعة المصروف منها وتوزيعها على المراكز الصحية وجربها دورياً ومعرفة الأدوية المنتهية الصلاحية وجودها كليات للتخلص منها والعمل على تطوير الموائج الإدارية

طراً على الباب الثاني من تخفيضات لم يكن إلا في (وقود تشغيل المحطات) نتيجة لارتباطه بأسعار النفط المنخفضة حالياً ولا فضل لأحد في تخفيضه نهائياً وقدرت تكلفته نحو مليار دينار، ولا يوجد توفير حقيقي على الدولة في خفض تكاليف صيانة المحطات أو الوقود اللازم لتشغيلها حتى بدخول محطة الزور الشمالية وتم اعتماد مبلغ 26 مليون دينار لشراء الطاقة الكهربائية منها بعدما كانت تكلفتها لا تتعد 8 ملايين دينار في الميزانية السابقة، ولابد أن تبدأ الأجهزة الحكومية بنفسها أولاً في ترشيد فاتورة الكهرباء والماء حيث إن استهلاكها

للإجراءات أصبحت دون ضبط حقيقي وخاصة فيما يتعلق بتكلفة استئجار المباني التي وصلت إلى 24 مليون دينار، ووجود تسابق بين الجهات الحكومية للتاجر في إحدى الأبراج العقارية الفاخرة رغم توفر الاعتمادات المالية للمشاريع الإنشائية إلا أن تدني نسبة الإنجاز فيها تعكس عدم جدية الجهات الحكومية في تفعيل قرار مجلس الوزراء الرامي إلى تخفيض الإنفاق على استئجار المباني الحكومية ترشيداً للإنفاق العام خاصة في ظل هذه الظروف الاقتصادية.

ثانياً: وقود تشغيل المحطات في وزارة الكهرباء والماء

وأوضحت اللجنة أن ما

أن بيته اللجنة عند مناقشة الإطار العام لميزانية الدولة من أنها لا تعكس بناتاً ما نبه عليه صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، من ضرورة ترشيد الإنفاق.

ولابد أن يعاد النظر في الفئات التي ارتفعت تقديراتها ولا سيما فيما يتعلق بالأبحاث والاستشارات والتي بدأت تقديراتها ترتفع بشكل متنامٍ سنوياً لتبلغ 83 مليون دينار خاصة أن كثيراً من الاستشارات هي في واقعها غطاء لعمود أخرى لا تمت إلى الاستشارات بصلصة كإدارة المشاريع أو توظيف لعمالة غير كويتية بتخصصات غير نادرة يمكن استبدالها بكويتيين. كما أن المبالغ المخصصة

بزيادة 264 مليون دينار عن التوظيف القديم بسبب إعادة ترتيب مكونات أبواب الميزانية بما يتناسب مع النظام الجديد، في حين قدرت مصروفات الباب الثامن والخاص بـ (مصروفات) وتحويلات أخرى) نحو 953 مليون دينار وهذا الباب يشتمل على العنصر التي لا يمكن تصنيفها تحت الأبواب الميزانية الجديدة. ومع الأخذ في الاعتبار طبيعة التصنيف الجديد، فإنه لو تم إغفال العناصر الجديدة المضافة للباب الثاني فسيتبين أن المصروفات الجارية للجهات الحكومية لم ترشد، إذ إن أغلب الفئات المدرجة في هذا الباب شهدت زيادة في تقديراتها عن السنة السابقة، وهو أمر سبق



عدنان عبدالصمد

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي النائب عدنان سيد عبد الصمد: إن اللجنة اجتمعت لمناقشة تقديرات مصروفات الباب الثاني (استخدام السلع والخدمات) والباب الثامن (مصروفات) وتحويلات أخرى) للمسة المالية 2017/2016 وتبين ما يلي:

أولاً: تقديرات البابين الثاني والثامن

نظراً لتغيير وزارة المالية توظيف الميزانية العامة فإن تقديرات الباب الثاني للمصروفات والمسمى سابقاً باب المستلزمات السلعية والخدمات والمسمى حالياً بـ (استخدام السلع والخدمات) سيبلغ نحو 2,5 مليار دينار

عسكر يقترح قبول أبناء الكويتيات المتجنسات وفق المادة الثامنة في دورة الشرطة

وفد الشعب البرلمانية إلى الأردن



ماضي الهاجري



د. خليل عبدالله

بشارك وفد من الشعب البرلمانية الكويتية في اجتماعات اللجنة الدائمة للشؤون السياسية للمجموعة البرلمانية الآسيوية المقرر عقدها في عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة من 1 إلى 2 يونيو 2016. ويضم الوفد عضوي اللجنة التنفيذية للشعب البرلمانية النائبين ماضي الهاجري ود. خليل عبدالله.

السماح للعسكريين الكويتيين «الكلاء والعريف والشرطي والرقيب» من أمهات كويتيات متجنسات «مادة 8» أو من أمهات غير كويتيات بدخول دورة التحاق السلك العسكري «الشرطة». وبات من الضروري تصحيح هذا الوضع الخاطئ ورفع هذا الظلم البين عن العسكريين الكويتيين من أمهات كويتيات مادة أولى بالتجنيس (مادة 8) أو من أمهات غير كويتيات ونص الاقتراح على

التحاق السلك العسكري «الشرطة» نجد أن المواطنين الكويتيين يعانون من تلك التفرقة وعدم المساواة وذلك بتقسيمهم إلى فئات حسب جنسية الأم وحسب مادة الجنسية الكويتية للام الكويتية، فالمعمول به حالياً هو السماح للكثيرين الكويتيين من أم كويتية مادة أولى ومادة 7 فقط ويتم حرمان الكويتيين من أمهات

التي تقترح قبول أبناء الكويتيات المتجنسات وفق المادة الثامنة في دورة الشرطة



عسكر العنزي

قدم النائب عسكر العنزي اقتراحاً برغبة جاء في مقدمته: رغم أن المواطنين الكويتيين سواء أمام القانون طبقاً للدستور إلا أنه من الملاحظ وجود تفرقة بين المواطنين الكويتي حسب جنسية الأم كويتية أو غير كويتية بل وحسب مادة الجنسية الكويتية للام. وللأسف من خلال شروط الالتحاق لدخول دورة

الطريجي: هل شكّلت «المشروعات» لجنة تحقيق في المخالفات المالية؟

كانت الإجابة نعم، يرجى تزيدي بصورة من قرار تشكيل اللجنة، وما نصبت تلك اللجنة؟ وإذا لم يتم تشكيل لجنة تحقيق، فما الأسباب في عدم تشكيل لجنة لمعرفة المتسبب في ارتكاب تلك المخالفات؟

للجدد للمستثمر مشروع المسئلة دون طرحها في مزايده وبنفس السعر مما نتج عنه خسائر بنحو 3,609,295 ديناراً حيث تم التجديد لمدة سبع سنوات من تاريخ الانتهاء في 2007/6/30؟ ومن هو المسؤول عن تحمل الشركة خسارة لمبلغ 3,609,295 ديناراً.

وجه النائب د. عبدالله الطريجي سؤالاً برلمانياً إلى انس الصالح، جاء فيه بالإشارة لتكليف مجلس الإمة في جلسة المنعقدة بتاريخ 2016/5/25 بالموافقة على رسالة رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي بتكليف لجنة حماية الأموال العامة كجنة تحقيق في التجاوزات التي طالت شركة المشروعات السياحية.

وما الأسباب التي أدت إلى ارتكاب المخالفة المالية في المكافآت السنوية حيث بلغت 542,590 ديناراً بنسبة 29٪ من صافي الأرباح قبل استقطاع المكافآت حيث بلغ 1,831,775 ديناراً، ومن المسؤول عن ارتكاب المخالفة المالية.

وما الأسباب التي أدت إلى ارتكاب المخالفة المالية في المكافآت السنوية حيث بلغت 542,590 ديناراً بنسبة 29٪ من صافي الأرباح قبل استقطاع المكافآت حيث بلغ 1,831,775 ديناراً، ومن المسؤول عن ارتكاب المخالفة المالية.

وما الأسباب التي أدت إلى ارتكاب المخالفة المالية في المكافآت السنوية حيث بلغت 542,590 ديناراً بنسبة 29٪ من صافي الأرباح قبل استقطاع المكافآت حيث بلغ 1,831,775 ديناراً، ومن المسؤول عن ارتكاب المخالفة المالية.

وما الأسباب التي أدت إلى ارتكاب المخالفة المالية في المكافآت السنوية حيث بلغت 542,590 ديناراً بنسبة 29٪ من صافي الأرباح قبل استقطاع المكافآت حيث بلغ 1,831,775 ديناراً، ومن المسؤول عن ارتكاب المخالفة المالية.

وما الأسباب التي أدت إلى ارتكاب المخالفة المالية في المكافآت السنوية حيث بلغت 542,590 ديناراً بنسبة 29٪ من صافي الأرباح قبل استقطاع المكافآت حيث بلغ 1,831,775 ديناراً، ومن المسؤول عن ارتكاب المخالفة المالية.

وما الأسباب التي أدت إلى ارتكاب المخالفة المالية في المكافآت السنوية حيث بلغت 542,590 ديناراً بنسبة 29٪ من صافي الأرباح قبل استقطاع المكافآت حيث بلغ 1,831,775 ديناراً، ومن المسؤول عن ارتكاب المخالفة المالية.

وما الأسباب التي أدت إلى ارتكاب المخالفة المالية في المكافآت السنوية حيث بلغت 542,590 ديناراً بنسبة 29٪ من صافي الأرباح قبل استقطاع المكافآت حيث بلغ 1,831,775 ديناراً، ومن المسؤول عن ارتكاب المخالفة المالية.

وما الأسباب التي أدت إلى ارتكاب المخالفة المالية في المكافآت السنوية حيث بلغت 542,590 ديناراً بنسبة 29٪ من صافي الأرباح قبل استقطاع المكافآت حيث بلغ 1,831,775 ديناراً، ومن المسؤول عن ارتكاب المخالفة المالية.

وما الأسباب التي أدت إلى ارتكاب المخالفة المالية في المكافآت السنوية حيث بلغت 542,590 ديناراً بنسبة 29٪ من صافي الأرباح قبل استقطاع المكافآت حيث بلغ 1,831,775 ديناراً، ومن المسؤول عن ارتكاب المخالفة المالية.

وما الأسباب التي أدت إلى ارتكاب المخالفة المالية في المكافآت السنوية حيث بلغت 542,590 ديناراً بنسبة 29٪ من صافي الأرباح قبل استقطاع المكافآت حيث بلغ 1,831,775 ديناراً، ومن المسؤول عن ارتكاب المخالفة المالية.

وما الأسباب التي أدت إلى ارتكاب المخالفة المالية في المكافآت السنوية حيث بلغت 542,590 ديناراً بنسبة 29٪ من صافي الأرباح قبل استقطاع المكافآت حيث بلغ 1,831,775 ديناراً، ومن المسؤول عن ارتكاب المخالفة المالية.

وما الأسباب التي أدت إلى ارتكاب المخالفة المالية في المكافآت السنوية حيث بلغت 542,590 ديناراً بنسبة 29٪ من صافي الأرباح قبل استقطاع المكافآت حيث بلغ 1,831,775 ديناراً، ومن المسؤول عن ارتكاب المخالفة المالية.

وما الأسباب التي أدت إلى ارتكاب المخالفة المالية في المكافآت السنوية حيث بلغت 542,590 ديناراً بنسبة 29٪ من صافي الأرباح قبل استقطاع المكافآت حيث بلغ 1,831,775 ديناراً، ومن المسؤول عن ارتكاب المخالفة المالية.

وما الأسباب التي أدت إلى ارتكاب المخالفة المالية في المكافآت السنوية حيث بلغت 542,590 ديناراً بنسبة 29٪ من صافي الأرباح قبل استقطاع المكافآت حيث بلغ 1,831,775 ديناراً، ومن المسؤول عن ارتكاب المخالفة المالية.

وما الأسباب التي أدت إلى ارتكاب المخالفة المالية في المكافآت السنوية حيث بلغت 542,590 ديناراً بنسبة 29٪ من صافي الأرباح قبل استقطاع المكافآت حيث بلغ 1,831,775 ديناراً، ومن المسؤول عن ارتكاب المخالفة المالية.



د. عبدالرحمن الجيران

تتطلع إلى حلول عاجلة وشاملة تخفف من حجم المتسبي والكوارت التي يعاني منها العالم كما ثمن الجيران هذا الاختيار الذي تزامن مع اختيار الكويت عاصمة للثقافة الإسلامية العالمية واختيار صاحب السمو الأمير أميراً للإنسانية. حيث شهد العالم بمقدار سخاء الكويت وعطائها الإغاثي والتنموي للجميع.

الجيران: نبارك للكويت منصب نائب رئيس اتفاقية حماية وصون التراث الثقافي غير المادي

في العراق وفلسطين وسورية وجنوب شرق آسيا الذي تعرض في السنوات الأخيرة إلى حملات تشويه وطمس وتغيير للحقائق كما دعا إلى إبراز الجانب المشرق من رسالة الإسلام الحنيف وقيمه وفضائله الإنسانية التي جمعت بين صفة العالمية والواقعية والتي لامست حاجة البشرية الماسة إلى حلول كل المشكلات التي عانت منها الدول ولا زالت

قال النائب د. عبدالرحمن الجيران نبارك للكويت اختيارها بالإجماع لمعد نائب رئيس لاتفاقية حماية وصون التراث الثقافي غير المادي التابعة للأمم المتحدة للدورة السادسة واختيار د. وليد السيف ممثلاً للكويت، داعياً د. السيف إلى تبني خطة ممنهجة لحماية وصون التراث العصري والأدبي والتاريخي والمخطوطات والمصادر والفهارس والمعاجم

قال النائب د. عبدالرحمن الجيران نبارك للكويت اختيارها بالإجماع لمعد نائب رئيس لاتفاقية حماية وصون التراث الثقافي غير المادي التابعة للأمم المتحدة للدورة السادسة واختيار د. وليد السيف ممثلاً للكويت، داعياً د. السيف إلى تبني خطة ممنهجة لحماية وصون التراث العصري والأدبي والتاريخي والمخطوطات والمصادر والفهارس والمعاجم



د. عبدالله الطريجي

وجه النائب د. عبدالله الطريجي سؤالاً برلمانياً إلى انس الصالح، جاء فيه بالإشارة لتكليف مجلس الإمة في جلسة المنعقدة بتاريخ 2016/5/25 بالموافقة على رسالة رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي بتكليف لجنة حماية الأموال العامة كجنة تحقيق في التجاوزات التي طالت شركة المشروعات السياحية.

وجه النائب د. عبدالله الطريجي سؤالاً برلمانياً إلى انس الصالح، جاء فيه بالإشارة لتكليف مجلس الإمة في جلسة المنعقدة بتاريخ 2016/5/25 بالموافقة على رسالة رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي بتكليف لجنة حماية الأموال العامة كجنة تحقيق في التجاوزات التي طالت شركة المشروعات السياحية.

وجه النائب د. عبدالله الطريجي سؤالاً برلمانياً إلى انس الصالح، جاء فيه بالإشارة لتكليف مجلس الإمة في جلسة المنعقدة بتاريخ 2016/5/25 بالموافقة على رسالة رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي بتكليف لجنة حماية الأموال العامة كجنة تحقيق في التجاوزات التي طالت شركة المشروعات السياحية.

وجه النائب د. عبدالله الطريجي سؤالاً برلمانياً إلى انس الصالح، جاء فيه بالإشارة لتكليف مجلس الإمة في جلسة المنعقدة بتاريخ 2016/5/25 بالموافقة على رسالة رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي بتكليف لجنة حماية الأموال العامة كجنة تحقيق في التجاوزات التي طالت شركة المشروعات السياحية.

وجه النائب د. عبدالله الطريجي سؤالاً برلمانياً إلى انس الصالح، جاء فيه بالإشارة لتكليف مجلس الإمة في جلسة المنعقدة بتاريخ 2016/5/25 بالموافقة على رسالة رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي بتكليف لجنة حماية الأموال العامة كجنة تحقيق في التجاوزات التي طالت شركة المشروعات السياحية.

وجه النائب د. عبدالله الطريجي سؤالاً برلمانياً إلى انس الصالح، جاء فيه بالإشارة لتكليف مجلس الإمة في جلسة المنعقدة بتاريخ 2016/5/25 بالموافقة على رسالة رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي بتكليف لجنة حماية الأموال العامة كجنة تحقيق في التجاوزات التي طالت شركة المشروعات السياحية.

وجه النائب د. عبدالله الطريجي سؤالاً برلمانياً إلى انس الصالح، جاء فيه بالإشارة لتكليف مجلس الإمة في جلسة المنعقدة بتاريخ 2016/5/25 بالموافقة على رسالة رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي بتكليف لجنة حماية الأموال العامة كجنة تحقيق في التجاوزات التي طالت شركة المشروعات السياحية.

وجه النائب د. عبدالله الطريجي سؤالاً برلمانياً إلى انس الصالح، جاء فيه بالإشارة لتكليف مجلس الإمة في جلسة المنعقدة بتاريخ 2016/5/25 بالموافقة على رسالة رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي بتكليف لجنة حماية الأموال العامة كجنة تحقيق في التجاوزات التي طالت شركة المشروعات السياحية.

وجه النائب د. عبدالله الطريجي سؤالاً برلمانياً إلى انس الصالح، جاء فيه بالإشارة لتكليف مجلس الإمة في جلسة المنعقدة بتاريخ 2016/5/25 بالموافقة على رسالة رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي بتكليف لجنة حماية الأموال العامة كجنة تحقيق في التجاوزات التي طالت شركة المشروعات السياحية.

وجه النائب د. عبدالله الطريجي سؤالاً برلمانياً إلى انس الصالح، جاء فيه بالإشارة لتكليف مجلس الإمة في جلسة المنعقدة بتاريخ 2016/5/25 بالموافقة على رسالة رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي بتكليف لجنة حماية الأموال العامة كجنة تحقيق في التجاوزات التي طالت شركة المشروعات السياحية.

وجه النائب د. عبدالله الطريجي سؤالاً برلمانياً إلى انس الصالح، جاء فيه بالإشارة لتكليف مجلس الإمة في جلسة المنعقدة بتاريخ 2016/5/25 بالموافقة على رسالة رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي بتكليف لجنة حماية الأموال العامة كجنة تحقيق في التجاوزات التي طالت شركة المشروعات السياحية.

وجه النائب د. عبدالله الطريجي سؤالاً برلمانياً إلى انس الصالح، جاء فيه بالإشارة لتكليف مجلس الإمة في جلسة المنعقدة بتاريخ 2016/5/25 بالموافقة على رسالة رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي بتكليف لجنة حماية الأموال العامة كجنة تحقيق في التجاوزات التي طالت شركة المشروعات السياحية.

وجه النائب د. عبدالله الطريجي سؤالاً برلمانياً إلى انس الصالح، جاء فيه بالإشارة لتكليف مجلس الإمة في جلسة المنعقدة بتاريخ 2016/5/25 بالموافقة على رسالة رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي بتكليف لجنة حماية الأموال العامة كجنة تحقيق في التجاوزات التي طالت شركة المشروعات السياحية.

وجه النائب د. عبدالله الطريجي سؤالاً برلمانياً إلى انس الصالح، جاء فيه بالإشارة لتكليف مجلس الإمة في جلسة المنعقدة بتاريخ 2016/5/25 بالموافقة على رسالة رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي بتكليف لجنة حماية الأموال العامة كجنة تحقيق في التجاوزات التي طالت شركة المشروعات السياحية.

الدويسان: ما إجراءات «حماية المستهلك» خلال شهر رمضان؟

وإبلاغ الجهات المختصة ورفع الدعاوى المتعلقة بمصالح المستهلكين والتدخل فيها.

أرجو التكرم بالموافقة على توجيه السؤال التالي إلى السيد/ وزير التجارة د. يوسف العلي المحترم (نص السؤال)

قبل عامين أقر القانون رقم 39 لسنة 2014 بشأن حماية المستهلك بعد أن وافق مجلس الأمة عليه حيث جاء في الفصل الثاني أن اللجنة الوطنية لحماية المستهلك تنشأ لأغراض تطبيق هذا القانون بقرار من وزير التجارة والصناعة لجنة دائمة بالوزارة تسمى اللجنة الوطنية لحماية المستهلك والتي تعنى بحماية المستهلك وصون مصالحه



فيصل الدويسان

توجه النائب فيصل الدويسان بسؤالاً برلمانياً إلى وزير التجارة د. يوسف العلي بشأن تفعيل قانون حماية المستهلك خاصة خلال شهر رمضان المبارك.

الخميس يسأل عن ترشيح شخص لمنصب عميد «الشريعة» رفض من لجنة الاختيار

لجان اختيار عمداء الكليات العلمية والنظرية في جامعة الكويت؟

الشرعية، وبناء عليه يرجى توجيه الأسئلة الآتية إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي الرئيس الأعلى لمجلس الجامعة:

وجه النائب علي الخميس سؤالاً لوزير التربية والتعليم العالي د. بدير العيسى جاء فيه: نمني إلى علمي أن ضفوطاً سياسية تمارس على وزير التربية ووزير التعليم العالي الرئيس الأعلى لمجلس الجامعة بغية عدم التزامه بالرأي الذي انتهت إليه اللجنة المشكلة لاختيار عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة الكويت وترشيح شخص آخر استبدته لجنة الاختيار، علماً أن قرار لجنة العراض والشكاوى بمجلس الإمة اوصى بضرورة التزام مجلس الجامعة بترشيحات لجنة اختيار عميد كلية

وجه النائب علي الخميس سؤالاً لوزير التربية والتعليم العالي د. بدير العيسى جاء فيه: نمني إلى علمي أن ضفوطاً سياسية تمارس على وزير التربية ووزير التعليم العالي الرئيس الأعلى لمجلس الجامعة بغية عدم التزامه بالرأي الذي انتهت إليه اللجنة المشكلة لاختيار عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة الكويت وترشيح شخص آخر استبدته لجنة الاختيار، علماً أن قرار لجنة العراض والشكاوى بمجلس الإمة اوصى بضرورة التزام مجلس الجامعة بترشيحات لجنة اختيار عميد كلية

وجه النائب علي الخميس سؤالاً لوزير التربية والتعليم العالي د. بدير العيسى جاء فيه: نمني إلى علمي أن ضفوطاً سياسية تمارس على وزير التربية ووزير التعليم العالي الرئيس الأعلى لمجلس الجامعة بغية عدم التزامه بالرأي الذي انتهت إليه اللجنة المشكلة لاختيار عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة الكويت وترشيح شخص آخر استبدته لجنة الاختيار، علماً أن قرار لجنة العراض والشكاوى بمجلس الإمة اوصى بضرورة التزام مجلس الجامعة بترشيحات لجنة اختيار عميد كلية

وجه النائب علي الخميس سؤالاً لوزير التربية والتعليم العالي د. بدير العيسى جاء فيه: نمني إلى علمي أن ضفوطاً سياسية تمارس على وزير التربية ووزير التعليم العالي الرئيس الأعلى لمجلس الجامعة بغية عدم التزامه بالرأي الذي انتهت إليه اللجنة المشكلة لاختيار عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة الكويت وترشيح شخص آخر استبدته لجنة الاختيار، علماً أن قرار لجنة العراض والشكاوى بمجلس الإمة اوصى بضرورة التزام مجلس الجامعة بترشيحات لجنة اختيار عميد كلية

وجه النائب علي الخميس سؤالاً لوزير التربية والتعليم العالي د. بدير العيسى جاء فيه: نمني إلى علمي أن ضفوطاً سياسية تمارس على وزير التربية ووزير التعليم العالي الرئيس الأعلى لمجلس الجامعة بغية عدم التزامه بالرأي الذي انتهت إليه اللجنة المشكلة لاختيار عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة الكويت وترشيح شخص آخر استبدته لجنة الاختيار، علماً أن قرار لجنة العراض والشكاوى بمجلس الإمة اوصى بضرورة التزام مجلس الجامعة بترشيحات لجنة اختيار عميد كلية

وجه النائب علي الخميس سؤالاً لوزير التربية والتعليم العالي د. بدير العيسى جاء فيه: نمني إلى علمي أن ضفوطاً سياسية تمارس على وزير التربية ووزير التعليم العالي الرئيس الأعلى لمجلس الجامعة بغية عدم التزامه بالرأي الذي انتهت إليه اللجنة المشكلة لاختيار عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة الكويت وترشيح شخص آخر استبدته لجنة الاختيار، علماً أن قرار لجنة العراض والشكاوى بمجلس الإمة اوصى بضرورة التزام مجلس الجامعة بترشيحات لجنة اختيار عميد كلية

وجه النائب علي الخميس سؤالاً لوزير التربية والتعليم العالي د. بدير العيسى جاء فيه: نمني إلى علمي أن ضفوطاً سياسية تمارس على وزير التربية ووزير التعليم العالي الرئيس الأعلى لمجلس الجامعة بغية عدم التزامه بالرأي الذي انتهت إليه اللجنة المشكلة لاختيار عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة الكويت وترشيح شخص آخر استبدته لجنة الاختيار، علماً أن قرار لجنة العراض والشكاوى بمجلس الإمة اوصى بضرورة التزام مجلس الجامعة بترشيحات لجنة اختيار عميد كلية

وجه النائب علي الخميس سؤالاً لوزير التربية والتعليم العالي د. بدير العيسى جاء فيه: نمني إلى علمي أن ضفوطاً سياسية تمارس على وزير التربية ووزير التعليم العالي الرئيس الأعلى لمجلس الجامعة بغية عدم التزامه بالرأي الذي انتهت إليه اللجنة المشكلة لاختيار عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة الكويت وترشيح شخص آخر استبدته لجنة الاختيار، علماً أن قرار لجنة العراض والشكاوى بمجلس الإمة اوصى بضرورة التزام مجلس الجامعة بترشيحات لجنة اختيار عميد كلية

وجه النائب علي الخميس سؤالاً لوزير التربية والتعليم العالي د. بدير العيسى جاء فيه: نمني إلى علمي أن ضفوطاً سياسية تمارس على وزير التربية ووزير التعليم العالي الرئيس الأعلى لمجلس الجامعة بغية عدم التزامه بالرأي الذي انتهت إليه اللجنة المشكلة لاختيار عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة الكويت وترشيح شخص آخر استبدته لجنة الاختيار، علماً أن قرار لجنة العراض والشكاوى بمجلس الإمة اوصى بضرورة التزام مجلس الجامعة بترشيحات لجنة اختيار عميد كلية

وجه النائب علي الخميس سؤالاً لوزير التربية والتعليم العالي د. بدير العيسى جاء فيه: نمني إلى علمي أن ضفوطاً سياسية تمارس على وزير التربية ووزير التعليم العالي الرئيس الأعلى لمجلس الجامعة بغية عدم التزامه بالرأي الذي انتهت إليه اللجنة المشكلة لاختيار عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة الكويت وترشيح شخص آخر استبدته لجنة الاختيار، علماً أن قرار لجنة العراض والشكاوى بمجلس الإمة اوصى بضرورة التزام مجلس الجامعة بترشيحات لجنة اختيار عميد كلية

شددت على ضرورة تعزيز الاستقرار ومواجهة مخططات الفوضى في المنطقة «الحركة الدستورية» تطالب الحكومات العربية والإسلامية بالتدخل لإيقاف الجرائم ضد السنة في العراق

العراق، ناهيك عن أهمية القيام بإيقاف المخططات الشريرة لإيران وعدد من الدول العربية والغربية التي تعيث بالفوضى والقتل والفساد في الدول العربية والإسلامية المنكوبة.

إن على الدول العربية والإسلامية واجب تعزيز الاستقرار ومواجهة مخططات الفوضى في المنطقة والالتفاف الوطني مع شعوبهم عبر إشاعة الأمن ومزيد من الإصلاحات ومواجهة الفساد وتكريس قيم الشورى والديموقراطية وسيادة القانون وتعزيز الحريات العامة وتفعيل العمل البشرية وتدعيم أواصر التعاون العربي والإسلامي المشترك.

ووزاء: أن الحركة الدستورية تدعو حكومة الكويت وجميع الأطراف المسؤولة والحكومات العربية والإسلامية والتحالف الإسلامي المنعقد مؤخرًا في الشقيقة الملكية العربية السعودية للقيام بمسؤولياتهم الشرعية والوطنية والإنسانية بالتدخل لإيقاف الجرائم التي ترتكب ضد السنة في العراق وبالأخص مدينة الفلوجة وأن تسعى جاهدة لتوفير مرآت أمّنة للأبرياء والأسر المنكوبة وتوفير الدعم الطبي والخيري لأهالي الفلوجة وباقي مدن

الهوية وجرائم حرب وتهجير للمواطنين العراقيين في الفلوجة وغيرها من المدن العراقية، وتلك الممارسات والتصرفات الإجرامية المخالفة لشرع الله وموافق حقوق الإنسان الدولية تنم تحت مرأى ومسمع الدول العربية والإسلامية والمجتمع الدولي دون حراك منها لإنقاذ الشعب العراقي الذي يعاني من ويلات الحرب الطائفية والمخططات الظالمة ضد أهل السنة وعموم الشعب العراقي المنكوب.

وأضاف البيان: أن الحركة الدستورية الإسلامية وهي تراقب هذا المشهد الدامي الذي طال أمن واستقرار المنطقة وخلف جرائم حرب كبيرة، ففي سورية 12 مليون لاجئ ونازح والآلاف القتلى والجرحى سببها النظام البعثي وإيران



علي الخميس

وجه النائب علي الخميس سؤالاً لوزير التربية والتعليم العالي د. بدير العيسى جاء فيه: نمني إلى علمي أن ضفوطاً سياسية تمارس على وزير التربية ووزير التعليم العالي الرئيس الأعلى لمجلس الجامعة بغية عدم التزامه بالرأي الذي انتهت إليه اللجنة المشكلة لاختيار عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة الكويت وترشيح شخص آخر استبدته لجنة الاختيار، علماً أن قرار لجنة العراض والشكاوى بمجلس الإمة اوصى بضرورة التزام مجلس الجامعة بترشيحات لجنة اختيار عميد كلية

وجه النائب علي الخميس سؤالاً لوزير التربية والتعليم العالي د. بدير العيسى جاء فيه: نمني إلى علمي أن ضفوطاً سياسية تمارس على وزير التربية ووزير التعليم العالي الرئيس الأعلى لمجلس الجامعة بغية عدم التزامه بالرأي الذي انتهت إليه اللجنة المشكلة لاختيار عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة الكويت وترشيح شخص آخر استبدته لجنة الاختيار، علماً أن قرار لجنة العراض والشكاوى بمجلس الإمة اوصى بضرورة التزام مجلس الجامعة بترشيحات لجنة اختيار عميد كلية

وجه النائب علي الخميس سؤالاً لوزير التربية والتعليم العالي د. بدير العيسى جاء فيه: نمني إلى علمي أن ضفوطاً سياسية تمارس على وزير التربية ووزير التعليم العالي الرئيس الأعلى لمجلس الجامعة بغية عدم التزامه بالرأي الذي انتهت إليه اللجنة المشكلة لاختيار عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة الكويت وترشيح شخص آخر استبدته لجنة الاختيار، علماً أن قرار لجنة العراض والشكاوى بمجلس الإمة اوصى بضرورة التزام مجلس الجامعة بترشيحات لجنة اختيار عميد كلية

وجه النائب علي الخميس سؤالاً لوزير التربية والتعليم العالي د. بدير العيسى جاء فيه: نمني إلى علمي أن ضفوطاً سياسية تمارس على وزير التربية ووزير التعليم العالي الرئيس الأعلى لمجلس الجامعة بغية عدم التزامه بالرأي الذي انتهت إليه اللجنة المشكلة لاختيار عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة الكويت وترشيح شخص آخر استبدته لجنة الاختيار، علماً أن قرار لجنة العراض والشكاوى بمجلس الإمة اوصى بضرورة التزام مجلس الجامعة بترشيحات لجنة اختيار عميد كلية

وجه النائب علي الخميس سؤالاً لوزير التربية والتعليم العالي د. بدير العيسى جاء فيه: نمني إلى علمي أن ضفوطاً سياسية تمارس على وزير التربية ووزير التعليم العالي الرئيس الأعلى لمجلس الجامعة بغية عدم التزامه بالرأي الذي انتهت إليه اللجنة المشكلة لاختيار عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة الكويت وترشيح شخص آخر استبدته لجنة الاختيار، علماً أن قرار لجنة العراض والشكاوى بمجلس الإمة اوصى بضرورة التزام مجلس الجامعة بترشيحات لجنة اختيار عميد كلية

وجه النائب علي الخميس سؤالاً لوزير التربية والتعليم العالي د. بدير العيسى جاء فيه: نمني إلى علمي أن ضفوطاً سياسية تمارس على وزير التربية ووزير التعليم العالي الرئيس الأعلى لمجلس الجامعة بغية عدم التزامه بالرأي الذي انتهت إليه اللجنة المشكلة لاختيار عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة الكويت وترشيح شخص آخر استبدته لجنة الاختيار، علماً أن قرار لجنة العراض والشكاوى بمجلس الإمة اوصى بضرورة التزام مجلس الجامعة بترشيحات لجنة اختيار عميد كلية

وجه النائب علي الخميس سؤالاً لوزير التربية والتعليم العالي د. بدير العيسى جاء فيه: نمني إلى علمي أن ضفوطاً سياسية تمارس على وزير التربية ووزير التعليم العالي الرئيس الأعلى لمجلس الجامعة بغية عدم التزامه بالرأي الذي انتهت إليه اللجنة المشكلة لاختيار عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة الكويت وترشيح شخص آخر استبدته لجنة الاختيار، علماً أن قرار لجنة العراض والشكاوى بمجلس الإمة اوصى بضرورة التزام مجلس الجامعة بترشيحات لجنة اختيار عميد كلية

وجه النائب علي الخميس سؤالاً لوزير التربية والتعليم العالي د. بدير العيسى جاء فيه: نمني إلى علمي أن ضفوطاً سياسية تمارس على وزير التربية ووزير التعليم العالي الرئيس الأعلى لمجلس الجامعة بغية عدم التزامه بالرأي الذي انتهت إليه اللجنة المشكلة لاختيار عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة الكويت وترشيح شخص آخر استبدته لجنة الاختيار، علماً أن قرار لجنة العراض والشكاوى بمجلس الإمة اوصى بضرورة التزام مجلس الجامعة بترشيحات لجنة اختيار عميد كلية